مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٣٣

الخميس، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد تيرومورتي	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيد كفالهايم
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2021/723)

21-22319 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2021/723)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في الجلسة: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال السيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والسيدة بتولة شيخ أحمد غبلي، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة الصومالية.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/723 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم سيدي على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على الحالة في الصومال. ويسرني أن أفعل ذلك مرة أخرى بمعية الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا. وهذا يؤكد أهمية الصلة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في النهوض بالسلام والأمن والاستقرار في الصومال. ويسرني أيضا أن أقدم هذه الإحاطة مع السفير أبوكار عثمان، الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة والسيدة بتولة شيخ أحمد غبلي، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة الصومالية التي عينت مؤخرا.

لقد قدمت إحاطتي الأخيرة أمام المجلس (انظر S/PV.8779) قبل يومين من توقيع الاتفاق على عقد الانتخابات المبرم في ٢٧ أيار/مايو بين رئيس الوزراء محمد حسين روبلي وزعماء الولايات الاتحادية الأعضاء. ويسرني أن أبلغكم بأنه تم إحراز تقدم كبير منذ ذلك الحين.

وأبدى رئيس الوزراء قيادة ومبادرة قويتين في دفع العملية إلى الأمام. وعقد المجلس الاستشارى الوطنى الذي يضم رئيس الوزراء وقادة الولايات الاتحادية الاعضاء اجتماعات وحوارات دوريين حول المسائل الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق.

علاوة على ذلك، أنشئت هيئات لإدارة الانتخابات على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، وبدأت انتخابات المقاعد في مجلس الشيوخ البرلماني في أربع من الولايات الاتحادية الأعضاء. وعقدت اللجنة الوزارية المكلفة، التي تتألف من ممثلى الولايات الاتحادية الاعضاء مشاورات فى مدينة غربهاري للاستعداد للانتخابات المقرر عقدها في إقليم غدو. وأنشئت اللجنة الوطنية للأمن الانتخابي وبدأت الاستعدادات، وعين رئيس الوزراء لجنة للدعوة سيقدم رئيسها إحاطة إلى المجلس اليوم، وتهدف إلى تحقيق حصة المرأة المحددة بنسبة ٣٠ في المائة في الانتخابات الاتحادية للصومال لعام ٢٠٢١.

وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في مجالات معينة ذات أولوية. ويشمل ذلك استعدادات أكثر كثافة وتفصيلا للأمن الانتخابي، ووضوح الخطط الرامية إلى تأمين حصة تمثيل المرأة. ويساورني القلق بوجه خاص من أنه ما لم تتخذ تدابير قوية الآن، فربما لا تتحقق حصة المرأة. وهناك أيضا حاجة إلى زيادة إشراك الشباب والفئات المهمشة تاريخيا في العملية الانتخابية.

وتواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع مكتب رئيس الوزراء ولجان إدارة الانتخابات على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات بشأن تنفيذ اتفاق ٢٧ أيار/مايو والاستعدادات للانتخابات. ويشمل ذلك توفير الدعم التقني واللوجستي، فضلا عن تنسيق المساعدة المالية الدولية. وتم التوقيع مؤخرا على اتفاق مع مكتب رئيس الوزراء لضمان توافر

أموال المانحين التي تتبرع بها الدول الأعضاء بسخاء لكي تستخدمها الهيئات المعنية بإدارة الانتخابات.

ومع ظهور تحديات مستقبلية لتنفيذ الاتفاق وإنجاز العملية الانتخابية، نحث على مواصلة التصدي لها وحلها عن طريق الحوار.

وبالإضافة إلى العملية الانتخابية، تواصل الأمم المتحدة دعم جهود بناء السلام على نطاق أوسع، بما في ذلك تعزيز النظام الاتحادي ومنع نشوب النزاعات وإدارتها فضلا عن توطيد السلام. ونذكّر في هذا الصدد بأن اتفاق ٢٧ أيار/مايو يتضمن خريطة طريق لاستكمال عملية بناء الدولة في الصومال، ونتطلع إلى دعم تنفيذها.

وبتمويل من صندوق بناء السلام، ستعزز الأمم المتحدة في الصومال أيضا دعمها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ودور المرأة في بناء السلام من خلال برنامج جديد لمعالجة الحواجز النظمية التي تعترض تمثيل المرأة الصومالية ومشاركتها في الحياة العامة.

والاستعدادات لأمن الانتخابات أساسية بسبب التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب. تواصل حركة الشباب شن هجمات إرهابية وعمليات تمرد، بما في ذلك عن طريق تطويق المجتمعات المحلية، ولا سيما في ولاية جنوب غرب.

وقد سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حتى الآن في عام ٢٠٢١ تقارير عن وقوع ٧٠٨ ضحايا مدنيين صوماليين - ٣٢١ قتيلا و ٣٨٧ جريحا - معظمهم نسب إلى حركة الشباب. وهناك أيضا زيادات مثيرة للقلق في العنف الجنسي والانتهاكات ضد الأطفال يجري تسجيلها، وهي لا تزال مجالات اهتمام ذات أولوية بالنسبة للأمم المتحدة.

ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تضطلع بدور حاسم في الصومال. وأشيد بجميع أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية، الذين يعملون معا على أساس يومي من أجل تحقيق الأمن في البلد. لقد جاد كثيرون بأرواحهم.

ويواصل مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال تقديم الدعم الحيوي لبعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية. وقد تسنى تقديم مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال المساعدة إلى الجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة الصومالية بفضل التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني. وثمة حاجة ماسة إلى تبرعات سخية إضافية لمواصلة ذلك الدعم الحيوي لقوات الأمن الصومالية المكلفة من المجلس.

ويتواصل تنفيذ الخطة الانتقالية الصومالية. غيرأن بعض الأهداف لعام ٢٠٢١ لم تحقق بعد، بما في ذلك توطيد الأوضاع في شبيلي السفلى وتحقيق المزيد من المكاسب في ولاية هيرشبيلي. غير أننا نلاحظ العمليات الأخيرة للجيش الوطني الصومالي للتصدي لحركة الشباب في ولايتي هيرشبيلي وغالمودوغ.

ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال مزرية. ومن المرجح أن تؤدي الآثار المجتمعة للنزاع وتغير المناخ، بما في ذلك حالات الجفاف والفيضانات المتكررة، فضلا عن مرض فيروس كورونا (كوفيد - ١٩)، إلى زيادة تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وأود أن أشير إلى قيادة حكومة الصومال الاتحادية في بدء حملة تطعيم على الصعيد الوطني بدعم من مبادرة مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي (مرفق كوفاكس).

ويلزم توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية وتوفير المزيد من التمويل لمواصلة تقديم الدعم المنقذ للحياة. لم يجر تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ إلا بنسبة ٣٨ في المائة.

ويسهم تغير المناخ في الأزمة الشديدة في الصومال، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على الاستقرار والأمن، وكذلك على الحالة الإنسانية والإنمائية. وقد أقر المجلس بالآثار السلبية لتغير المناخ على الصومال، وتواصل الأمم المتحدة العمل على مستوى الحكومة الاتحادية ومستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد من أجل فهم الحالة بصورة أفضل والتخفيف منها وإدارتها.

ختاما، وبعد فترة طويلة من عدم اليقين والتوترات المتزايدة، تمضي العملية الانتخابية التي طال انتظارها في الصومال قدما، وإن كانت متأخرة بعض الشيء عن الموعد المحدد. إن ضمان استمرار تقدم العملية وشمولها ومصداقيتها سيتطلب جهدا مستمرا من جانب جميع الأطراف المعنية وقيادة مستمرة من جانب الموقعين على اتفاق ٢٧ أيار/مايو.

والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة دعم الصومال في هذه العملية الانتخابية وما بعدها حتى يتمكن البلد من تجديد تركيزه على الأهداف الأساسية للسلام والأمن والتنمية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد سوان على إحاطته المفصلة والشاملة للغاية.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لإطلاع مجلس الأمن مرة أخرى على الحالة في الصومال. وبطبيعة الحال، يسرني جدا أن أنضم إلى صديقي العزيز السفير سوان في هذه الإحاطة.

ويسرني اليوم، شأني شأنه، أن أبلغكم بأن الجمود السياسي الذي شهدناه خلال الأشهر القليلة الماضية قد حلت محله تطورات إيجابية في الصومال. يعزز القادة الصوماليون تركيزهم على القضايا التي توحدهم ويتحدثون بصوت واحد عن الانتخابات. وإذ أنه حدث من الماضي بالفعل، فقد أعلن القادة الصوماليون في ٢٧ أيار/مايو، بعد أن عقد رئيس الوزراء محمد حسين روبل قمة للمجلس الاستشاري الوطني استمرت لمدة أسبوع، أنهم توصلوا إلى اتفاق بشأن طرائق تنفيذ اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر ومقترحات لجنة بيدوا الفنية.

وقد شهدنا بسرور بالغ بداية العملية بانتخاب بعض أعضاء مجلس الشيوخ في ولايات جوبالاند وجنوب غرب وبونتلاند وغالمودوغ الأعضاء في الاتحاد. ونشيد بالقادة الصوماليين على تلك الإنجازات الهامة جدا.

وفي حين أقر الاتحاد الأفريقي بالتأخير في بدء الانتخابات، فإن الجهود التي بذلت في إعدادها قد شجعته. ويشمل ذلك عمل الفريق الاتحادي لإجراء الانتخابات، الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب رئيس الوزراء. كما شهدنا تقدما فيما يتعلق باللجان الوزارية للولايات الأعضاء في الاتحاد المعنية بالمصالحة في غربهاري، ورحبنا بنفس القدر بتعيين سفراء للنوايا الحسنة لتعزيز حصة المرأة التي تبلغ ٣٠ في المائة، وهي مسألة هامة تدعمها مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وبالمثل، وفي جهد متواصل لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية، لم تتوان الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد في عقد الاجتماعات منذ اتفاق ٢٧ أيار/مايو، حيث عقدوا بانتظام مؤتمرات قمة للمجلس الاستشاري الوطني بالحضور الشخصي وبشكل افتراضي عبر الإنترنت. ومما يشجعني أن تلك المناقشات المستمرة تسهم في تعزيز حسن النية. وقد شهدت التزام القادة من جديد بجدول الأعمال الوطني وعقد عملية انتخابية موثوق بها من دون مزيد من التأخير.

وفيما يتعلق بمساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الانتخابات الجارية، ما زلنا ملتزمين بدعم الصومال، على النحو المنصوص عليه في بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي رقم ٩٧٨ لعام ٢٠٢١. وعلى هذا النحو، وفي ظل الركائز الاستراتيجية للسلام والأمن للإدارة الجديدة للشؤون السياسية التابعة للاتحاد الأفريقي، يتجاوز دعمنا للانتخابات الآن نطاق الأمن ليشمل توفير بناء القدرات، والمهام الاستشارية الفنية، والدعم المباشر للميزانية.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها (انظر S/PV.8779)، زاد موظفونا المدنيون من مشاركتهم في بناء القدرات وأنشطة الدعوة مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية في جميع أنحاء الصومال، بهدف ضمان مشاركتهم في الانتخابات. وبناء على طلب من الفريق الاتحادي لإجراء الانتخابات، سنقوم بنشر خبراء الانتخابات المدرجين في قائمة الاتحاد الأفريقي في الأيام القادمة. ويسرني أيضا أن أبلغكم بأن الاتحاد الأفريقي وافق، تمشيا مع الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، على

طلب الصومال دعم الميزانية لانتخاباته. وإضافة إلى ذلك الدعم، يمكنني أن أبلغكم بأن القاعدة اللوجستية القارية للاتحاد الأفريقي في دوالا، الكاميرون، ستتبرع بمعدات للفريق لاستكمال وتوسيع قدرته على إنجاز الانتخابات.

ويبرز بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي رقم ٩٧٨ الصادر هذا العام دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في أمن الانتخابات، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم الدعم للحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

وفي هذا السياق، أعرب عن امتناني لأفراد الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوة الشرطة الصومالية على إسهامهم في تعزيز الأمن في محيط جيهونغا وتوفير بيئة أمنية مواتية للقادة الصوماليين خلال المشاورات التي أدت إلى اتفاق ٢٧ أيار/مايو. ومؤخرا، في كيسمايو وبيدواه، قدم أفراد الشرطة التابعون لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم لزملائهم من قوات الشرطة الصومالية في تأمين الانتخابات التي جرت لشغل المقاعد الأولية في مجلس الشيوخ. وقد نظموا معا، في حزيران/يونيه، بعثات مشتركة لتقييم الأمن في غربهاري وجنوب غرب غالكعيو، وعادوا إلى غالكعيو وغربهاري في هذا الأسبوع لاستكمال التدابير الأمنية العاجلة، التي ستقدم إلى اللجنة الوطنية لأمن الانتخابات المنشأة حديثا، برئاسة رئيس الوزراء. وفي أماكن أخرى، في جميع أنحاء جوبالاند وجنوب غرب البلد، يواصل أفراد الشرطة التابعون للبعثة دعم بناء قدرات شرطة الولايات في الدورات الرئيسية المتعلقة بالانتخابات، مثل مكافحة الإرهاب خلال الانتخابات وإدارة أمن الانتخابات، بينما نظمنا في مقديشو دورات تدريبية على أعمال الخفارة المجتمعية خلال الانتخابات.

وبما أن الانتخابات في مراحلها الأولى، فإننا نمر بمرحلة حرجة في الصومال، حيث يجب أن ينصب تركيزنا الجماعي على منع حركة الشباب من تعطيل العملية الانتخابية الجارية. فخلال الفترة قيد الاستعراض، أظهرت حركة الشباب قدرة مستمرة على التكيف، مستخدمة أساليب خبيثة، سواء في مقديشو أو خارجها، في منطقة عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. ولا نزال نلاحظ استخدام النيران غير المباشرة، حيث تقوم حركة الشباب بتعديل مدافع الهاون لإحداث أقصى قدر من التأثير المميت، على نحو ما شوهد مؤخرا في تموز/يوليه في الهجوم على قاعدة البعثة في مقديشو.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي محاولة لعرقلة الانتخابات، رصدنا جماعات تقوم بعمليات اختطاف وإعدام علني واغتيالات. ويساورني القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن حركة الشباب تستخدم أساليب التخويف ضد الوجهاء المحليين، وتحثهم على الامتناع عن المشاركة في الانتخابات.

وللحد من أثر خطط حركة الشباب بشأن الانتخابات وإحباطها، اتخذت بعثة الاتحاد الأفريقي خطوات عاجلة وفورية. وتشمل بعض هذه الخطوات توخي اليقظة دائما في جميع قواعد عملياتنا الأمامية وتعزيز حماية كبار الشخصيات وزيادة تغطيتنا في مجال الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وتعزيز العمليات المشتركة مع قواتنا المتنقلة وتدعيم دورياتنا على طرق الإمداد الرئيسية.

ولا نزال نشهد إحراز بعض التقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، وكذلك استمرار العمليات المشتركة الهجومية والمحددة الأهداف. وتمثلت العمليات الرئيسية في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي لقوات الأمن الصومالية في بياكيديل وبلعد وبولو – بيرتي في جوبا وشبيلي، بينما قمنا في آب/أغسطس من هذا العام بعمليات مشتركة في واجد في الجنوب الغربي. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جميع قطاعاتها إعطاء الأولوية للمراكز السكانية الرئيسية. وأدى ذلك إلى إتاحة المجال لقوات الأمن الصومالية وتمكنها من القيام بعمليات مستقلة. وإنني أشيد بهذه العمليات وأشجعها، حيث إنها تظهر زيادة قدرة قوات الأمن الصومالية على تولي المسؤوليات الأمنية وتوجيه ضربات فعالة ضد حركة الشباب.

وفيما يتعلق بالتوجيه في مقديشو، فقد أوفد الجيش الوطني الصومالي ضابط اتصال من عناصره ليقوم بوظيفة المستشار لقائد قوة البعثة. وفي الآونة الأخيرة، أكمل فريق من ضباط الأركان التابعين

للجيش الوطني الصومالي برنامجا إرشاديا يسرت البعثة تنفيذه، مع التركيز على جمع المعلومات الاستخباراتية والاتصالات. وتمشيا مع القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١)، فإننا نحرز تقدما في خططنا لإعادة التشكيل، وذلك بالتعاون مع الجيش الوطني الصومالي. ولتنفيذ هذه المهمة الرئيسية، نسقت كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي خططهما التنفيذية، مع التوصل لمزيد من النتائج. ويمكنني أن أبلغكم بأننا أنشأنا الآن مراكز تنسيق عمليات مشتركة في جميع قطاعات البعثة. ويجري الآن تجهيز مراكز العمليات المشتركة هذه، وستعمل قريبا بكامل طاقتها.

لا يزال الاتحاد الأفريقي ملتزما بالمساهمة في تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية في الصومال. ونرى أن ذلك هو السبيل الوحيد أمام الصومال للتحكم في أمن بلده على نحو مستدام. ولهذا السبب، دعمنا بنشاط الخطة الانتقالية المنقحة للصومال ونواصل تنفيذها. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتقرير المرحلي عن خطة الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، والذي جرى إطلاع الشركاء الدوليين عليه في تموز/يوليه. ورغم أن التقرير المرحلي للخطة الانتقالية يحدد الإنجازات والنواتج الرئيسية المسجلة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه، كنا نود أن يتضمن التقرير مزيدا من التفاصيل عن أنشطة وإنجازات أفراد البعثة النظاميين في تنفيذ الخطة.

وأود الإشارة إلى أن من شأن إدراج هذه المعلومات أن يبرز روح التعاون القائمة بين قوات الأمن الصومالية والأفراد النظاميين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبينما نواصل استكمال التقرير المرحلي للخطة الانتقالية للصومال من خلال المشاورات التي تسبق تقديمه النهائي إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر، نتطلع إلى الاجتماع المقبل الرفيع المستوى للجنة المعنية بالأمن والعدالة. ونعتقد أن ذلك الاجتماع الرفيع المستوى سيسمح لنا بتبادل خططنا المنسقة بشأن كيفية مواصلة دعم القوات الصومالية لبسط سيطرتها الأمنية في جميع أنحاء البلد والموارد والمساعدات المطلوبة من الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي نفسه.

لقد شهد الصومال خلال الـ ١٤ عاما الماضية إحراز تقدم كبير في إنشاء المؤسسات الأمنية وغيرها من مؤسسات الدولة في جميع أنحاء البلد. وتحقق ذلك بفضل الجهود التي يقودها الصوماليون، إلى جانب ما يبديه أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من شجاعة وما يقدمونه من تضحيات، بدعم من شركائهم الدوليين. وأدت تلك الجهود المشتركة إلى عمليتين متتاليتين لنقل السلطة سلميا في الانتخابات التي جرت عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ - وهي مهمة نكررها الآن في هذا العام. كما واصلنا إضعاف حركة الشباب منذ عام ٢٠٠٧، مما هيأ المجال السياسي اللازم لإحراز تقدم في تحقيق المصالحة وبناء الدولة وبناء السلام.

بيد إنه بالإضافة إلى هذه الإنجازات، والأهم من ذلك، في ظل القدرة المتنامية للمؤسسات الأمنية الصومالية على تولي القيادة، يجب علينا الآن أن نبني توافقا في الآراء بشأن مشاركة الاتحاد الأفريقي في الصومال في المستقبل بعد عام ٢٠٢١. وفي هذا السياق، أجرى الاتحاد الأفريقي تقييما مستقلا. ونظرت البعثة نفسها وبعض البلدان المساهمة بقوات ومفوضية الاتحاد الأفريقي في الاستنتاجات التي خلص إليها التقييم. كما نظر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فيها في ٣٠ تموز/يوليه. ونظرت جميع تلك الجهات في ذلك التقرير الذي أعده خبراء تقييم مستقلون. وكانت غالبية الآراء متفقة على تأييد إنشاء بعثة مشتركة متعددة الأبعاد بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار أو بعثة مختلطة بوصفهما النموذج الأمثل للتصدي للتحديات التي ستواجهها بعثة جديدة للاتحاد الأفريقي بعد عام ٢٠٢١.

إننا في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نعتقد كذلك أنه بينما يدعو التقييم المستقل الذي تقوده الأمم المتحدة إلى إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بعد عام ٢٠٢١، فإن أي تدقيق نهائي يجب أن يراعي مسائل رئيسية ثلاث.

الأولى هي الملكية. ويجب أن تواصل أي بعثة مستقبلية في الصومال عملها في مع الاحترام الكامل لسيادة الصومال وقيادته في

جميع المجالات، وعلى وجه التحديد في مجالات تحقيق الاستقرار وبناء السلام وبناء الدولة. ويظل هذا الأمر مهما إذ سيتيح المجال أمام الاتحاد الأفريقي ليواصل العمل بالشراكة مع أصحاب المصلحة الصوماليين من أجل دعم استراتيجيات وأطر تتولى زمامها جهات وطنية، مع بدء الصومال التخطيط لدورته الانتخابية المقبلة في ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

وبينما شهدنا تحقيق العديد من المكاسب على مر السنين، فإن هناك تحديات سياسية وأمنية تنتظر الصومال. إن التصدي لتلك التحديات سيتطلب استمرار القيادة والتوعية والمصالحة. وكان أحد أهم الاستنتاجات المنبثقة عن التقرير الأساسي للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ (انظر S/2015/446) تأكيده على أولوية العمل السياسي في النجاح النهائي لعمليات السلام. والأمر منطبق على الحالة فيما يتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والاتحاد الأفريقي إذ يدعم الصومال في التصدي لما يواجهه من تحديات، بما في ذلك التنفيذ الناجح للخطة الانتقالية للصومال، عليه أن يكون قادرا على كفالة أن جهوده الأمنية مدعومة بدور مجدٍ في تنفيذ العمليات السياسية الضرورية التي تدعم الهيكل الأمني اللازم لتولي قوات الأمن الصومالية المسؤوليات الأمنية بشكل كامل. وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن تحتفظ أي بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي بجاهزية مرنة، بما يتيح لها تحقيق الأولويات الجديدة والناشئة. وسيتطلب ذلك أيضا وجودا للاتحاد الأفريقي، ولا سيما عنصره المدني، من أجل نشر خبراء أكثر تخصصا في جميع أنحاء الصومال، مما يعكس الطابع الاتحادي للصومال.

أما المسألة الثانية فهي الشراكة. وإذ يسعى فيه الاتحاد الأفريقي للانتقال إلى مرحلة جديدة من وجوده في الصومال، تركز على دعم تحقيق الاستقرار، وبناء المؤسسات، واجتثاث التطرف، وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاعات، ودور سياسي أكثر تحديدا، فإنه سيلتمس تجديد شراكاته الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن يكون هناك شركاء أقوى من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

إننا نقدر وننوه بالدعم المالي المتواصل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال منذ انتشارها في الصومال، ونقر أيضا بالقيود المفروضة على استمرار الدعم بسبب تضارب الأولويات في الحصول على الأموال في ظل اقتصاد عالمي يعاني من الكساد بسبب جائحة مرض فيروس كورونا وما يصاحبها من تراجع اقتصادي. وعلى الرغم من هذه القيود، فإن الاتحاد الأفريقي واضح في أنه يجب كفالة التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لأي وجود للاتحاد الأفريقي في الصومال في المستقبل.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، يجب أن تظل شراكتنا محور المشاركة الدولية مع الصومال. ولهذا السبب، ومع بدء تطور وجود الاتحاد الأفريقي، ينبغي لتجديد القرار ٢٥٤٠ (٢٠٢٠) أن يستفيد من إعادة تقييم جذرية تجريها الحكومة الاتحادية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليون الرئيسيون. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في تقييم ترتيب أولويات وتسلسل المهام المكلف بها، والتي يجب أن تتماشى مع الحقائق الجديدة الناشئة في الصومال ابتداء من عام ٢٠٢٢.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية أخرى وأرحب بمجموعة التدابير الهامة التي شهدنا اتخاذها منذ حزيران/يونيه في كينيا والصومال. ولا تزال تلك التطورات هامة في تعزيز علاقات الجارين، وستستمر في تهيئة الظروف لبناء توافق آراء سياسي إقليمي تم التوصل إليه أصلا بعد نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠٠٧.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدماديرا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غبلي.

السيدة غبلي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة لتقديم معلومات مستكملة عن التطورات السياسية والانتخابية في الصومال من منظور المجتمع المدني.

اسمي بتولة أحمد. وأنا من المدافعات عن حقوق المرأة وتمكينها والسلام والمشاركة السياسية. واليوم أتكلم بصفتي رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة الصومالية، وكذلك بوصفي رئيسة لجنة الدعوة التي عينت مؤخرا من أجل تحقيق حصة المرأة البالغة ٣٠ في المائة من المقاعد في الانتخابات الاتحادية للصومال لعام ٢٠٢١، المعروفة باسم سفراء النوايا الحسنة.

وسيتناول بياني، بالإضافة إلى تحديث عام، الترابط وتأثير الأزمات السياسية على مشاركة المرأة وتمثيلها في صنع القرار والقيادة، بما في ذلك العملية الانتخابية؛ ودور المرأة الصومالية في الانتخابات الحالية والتحديات التي تواجه الطامحات في الترشح؛ وتطلعات المرأة الصومالية وسبل تحقيقها؛ ودور حكومة الصومال الاتحادية وشركائها الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، في تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها السياسي؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عموما.

وفيما يتعلق بمجلسي البرلمان، لم يوفر اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ أي تفاصيل عن الكيفية التي سينفذ بها الالتزام بالحفاظ على حصة الـ ٣٠ في المائة. ولم تقدم إلى القيادات النسائية والمرشحات أي ضمانات لتمثيلهن ومشاركتهن في الانتخابات وفي الدورة الحادية عشرة للبرلمان. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء حالة عدم اليقين في ذلك الصدد مع مواصلة حملات الدعوة من أجل آلية واضحة لتحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة.

وظل للمأزق السياسي الذي تشهده العملية الانتخابية تأثير على شواغل النساء. كما أن التأخير في تنفيذ العمليات الانتخابية، الذي يعزى أساسا إلى الخلافات السياسية فيما بين حكومة الصومال الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد، زاد من قلق المرأة من أن شواغلها والمسائل المتعلقة بها لن تظل أولوية.

ويبدو أن حصة تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة قد اختفت من جدول أعمال الزعماء السياسيين الذين يقررون بشأن العملية الانتخابية. وبسبب الشكوك السياسية والخوف من تصاعد الأزمة السياسية، كان علينا حتى نحن، القيادات النسائية، أن نشارك في الحملات الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة. واضطلعنا بدورنا كصانعات سلام، تاركين جانبا المطالبة بتطبيق حصة الـ ٣٠ في المائة. إذ أدركنا أنه من دون اتفاق بين حكومة الصومال الاتحادية وزعماء الولايات الاتحادية الأعضاء ومن دون استقرار سياسي، لن تكون هناك انتخابات؛ ومن دون انتخابات، لن تكون هناك حصة الـ ٣٠ في المائة.

وأعربت القيادات النسائية في جميع أنحاء البلد عن قلقها كذلك إزاء ضرورة إيجاد حلول سياسية لتسوية الخلافات السياسية القائمة بين حكومة الصومال الاتحادية وزعماء الولايات الاتحادية الأعضاء من أجل تجنب استمرار تصعيد الحالة، مما قد يقود البلد نحو عدم الاستقرار. وإذا ما حدث ذلك، سيظل السلام هدفاً بعيد المنال. ولذلك، آثرت المرأة السلام والاستقرار على المطالبة بحصة تمثيلها بنسبة ٣٠ في المائة.

وخلال المجلس الاستشاري الوطني الذي عقد في أيار/مايو، انخرطت القيادات النسائية، بقيادة الوزيرة الاتحادية لشؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان التي لا تكل، في حوار مع القيادات السياسية بوجه خاص لضمان التزامها بتطبيق حصة تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة. وكانت مطالبنا واضحة: أولا، إعداد آلية ملموسة لتنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة؛ ثانيا، خفض رسوم التسجيل للمرشحات؛ وثالثا، حجز مقاعد للنساء فقط، لضمان تمثيل المرأة في البرلمان الجديد بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل. وخلال جلسة المجلس المعقودة في أيار/مايو، أكد لنا الزعماء السياسيون التزامهم وتأييدهم لحصة الـ ٣٠ في المائة.

ورغم أن المرأة قد ضمنت تخفيضا في الرسوم بنسبة ٥٠ في المائة، فإن الطريق صوب تحقيق تلك الحصة في غياب آلية واضحة، وهو المطلب الأهم، يظل صعباً وبعيد المنال. وفضلا عن ذلك، فقد قامت القيادات النسائية الصومالية ومنظمات المجتمع المدني بالدعوة إلى تطبيق حصة تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة مستعينةً بموارد قليلة جدا، إن لم تكن معدومة. وثمة حاجة ماسة إلى إشراك زعماء الولايات الاتحادية الأعضاء وشيوخ العشائر للتوصل إلى تفاهم بشأن

تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد، تتنافس على الفوز بها النساء وحدهن.

وإقدام رئيس الوزراء على إنشاء لجنة الدعوة في ٢٥ تموز/يوليه، التي وُلّيتُ رئاستها، مبادرة نرحب بها. ويعطي تعيين اللجنة زخما جديدا لحملات الدعوة التي تضطلع بها المرأة سعيا إلى تحقيق حصة الـ ٣٠ في المائة.

والانتخابات في مجلس الشيوخ جارية. وحتى الآن، ما من ولاية بلغت نسبة تمثيل قدرها ٣٠ في المائة في الانتخابات. بل يتراوح تمثيل المرأة بين ٢٥ في المائة و ٢٧ في المائة، ولم تنتخب جوبالاند بعدُ أي امرأة. ونحن ندرك التحديات القائمة ويظل تصميمنا على الوفاء بولايتنا واضحاً. ويشارك أعضاء اللجنة في ذلك مشاركة تامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لمكتب رئيس الوزراء والمجتمع الدولي، ولا سيما المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لتيسير عملنا. ونحن على ثقة من أن شركاءنا الدوليين سيظلون إلى جانبنا طوال هذه الرحلة.

وإلى جانب القيود المالية، تواجه المرشحات تحديات انعدام الأمن والخوف من التعرض للترهيب. ومن ثم فإن تعزيز حمايتهن أمر بالغ الأهمية لضمان مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وإذ نواصل جهودنا لتحقيق تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في البرلمان الجديد، فإننا نتطلع إلى المستقبل وإلى ما بعد انتخابات عام ٢٠٢١. ولتجنب تكرار ما تعيشه المرأة الصومالية اليوم، وضمان مكانتها المشروعة في الساحة السياسية، فإننا نطالب بكفالة تكافؤ الفرص.

ويجب على الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد أن يعملا معا لتعديل القانون الانتخابي الاتحادي وقوانين الأحزاب السياسية بما يكفل أحكاما واضحة لمشاركة المرأة مشاركة كاملة. ولا بد لمراجعة الدستور أن تنص على أحكام واضحة بشأن مشاركة المرأة في السياسة والمناصب العامة. ويجب توفير الموارد اللازمة لتعزيز دور المرأة القيادي وحمايتها. ويتعين تقديم الدعم إلى النساء المنتخبات حديثا أعضاءَ في البرلمان وفي مجلس الشيوخ لكي يضطلعن بدورهن التشريعي على نحو فعال.

إذ تمثل المرأة الصومالية أكثر من ٥٠ في المائة من السكان ولا يمكن استبعادها من الأدوار السياسية ومناصب صنع القرار. وبعبارة أخرى، فإن مشاركة المرأة مشاركة مجدية أمر حيوي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي الدائم في الصومال. وإلى جانب السلطات الصومالية، تقع على عاتق المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، مسؤولية كبرى وهي ضمان أن تستوعب الحوارات السياسية وجهود المصالحة والجهود الإنمائية الجميعَ. ويجب أن تكون مشاركة المرأة وحمايتها من جميع أشكال العنف، بما في ذلك التمييز والعنف الجنسي في حالات النزاع، من الأولويات.

وختاما، نطالب باتخاذ تدابير ملموسة وبالمساءلة الكاملة عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالنيابة عن زميلاتي الصوماليات وأصالة عن نفسي، أود أن أوجه لكم، السيد الرئيس، وللمجلس والممثل الخاص جيمس سوان، والممثل الخاص فرانسيسكو ماديرا، خالص شكرنا وتقديرنا لإتاحة هذه الفرصة لنا ودعمكم المستمر للصومال وقضية المرأة الصومالية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غبلي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص سوان، والممثل الخاص ماديرا، والسيدة بتولة أحمد غبلي على إحاطاتهم.

وأود أن أوضح ثلاث نقاط ردا على ما سمعناه اليوم. وأريد بداية الإشارة إلى أن المملكة المتحدة ترحب بالاتفاق الانتخابي الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الصومالية الأعضاء في الاتحاد في ٢٧ أيار/مايو. ويحظى رئيس الوزراء روبلي بدعمنا الكامل فيما يعمل مع الولايات الاتحادية الأعضاء لتنفيذ الاتفاق

والانتهاء من العملية الانتخابية كما هو مخطط لها. ومن هذا المنطلق، نرحب ببدء انتخابات مجلس الشيوخ بوصفها معلما بارزا في العملية المتفق عليها في ٢٧ أيار/مايو.

ولكننا نؤيد أيضا ما سمعناه من الممثل الخاص للأمين العام سوان عن أهمية انخراط قادة الصومال في إبقاء هذه العملية على المسار الصحيح وضمان الوفاء بحصة المرأة البالغة ٣٠ في المائة. ونشجع أيضا السلطات الصومالية، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على التعجيل بالتحضيرات المتعلقة بتأمين الانتخابات. ونقول هذا لأننا نعلم، كما سمعنا من الممثل الخاص ماديرا، أن أي تأخير وانحراف عن هذه العملية قد يؤدي إلى مزيد من الانقسام السياسي وسيصب في مصلحة حركة الشباب، التي تواصل شن هجمات متكررة لاستعادة السيطرة على الأرض والحصول على دخل من خلال الابتزاز وزيادة نفوذها السياسي.

ثانيا، فيما يتعلق بالأمن، تشكل العملية الانتخابية جزءا أساسيا من استدامة المكاسب الأمنية التي ساعد الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تحقيقها. ومن منظور الدعم للانتقال إلى ترتيب أمني بقيادة صومالية على النحو المنصوص عليه في خطة الانتقال الصومالية، والذي دعا إليه القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١)، نؤيد ونشجع التعاون والتشاور بين الحكومة الاتحادية الصومالية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمانحين. وعلاوة على ذلك، نتطلع إلى الاقتراح المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن البعثة الخلف لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والذي نتوقع أن نتلقاه في أيلول/سبتمبر، وإلى العمل مع الصومال والاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن لترجمة هذا الاقتراح إلى ولاية في كانون الأول/ديسمبر.

ثالثا، كما سمعنا، لا يزال الصومال يواجه تحديات كبيرة ناجمة عن مرض فيروس كورونا وتغير المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف وأسراب الجراد، التي تعرض حياة الصوماليين وسبل عيشهم لمزيد من المخاطر. وستواصل المملكة المتحدة دعم الصومال في التخفيف من آثار هذه الأحداث وفي بناء القدرة على الصمود، وتدعو أعضاء المجتمع الدولي الآخرين إلى أن يحذوا حذوها.

في الختام، سيتيح تنفيذ اتفاق ٢٧ أيار/مايو واستكمال العملية الانتخابية فرصة للصومال للتصدي للتحديات التي تواجه الشعب الصومالي، وللشركاء الإقليميين والدوليين لتجديد دعمهم للصومال، لا سيما في سيره على طريق تحقيق التنمية والأمن وبناء القدرة على تحمل تغير المناخ.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص جيمس سوان والممثل الخاص فرانسيسكو ماديرا والسيدة بتولة أحمد غبلي على إحاطاتهم الثاقبة وعلى عملهم الميداني. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة السفير أبو بكر طاهر عثمان، الممثل الدائم للصومال، في جلسة اليوم.

تشجعنا التطورات الإيجابية الأخيرة في الصومال، لا سيما الاتفاق الذي توصل إليه المجلس الاستشاري الوطني في أواخر أيار/مايو واستمرار الحوار بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تنفيذ العملية الانتخابية بغية إنهاء المأزق السياسي المستمر منذ عام ٢٠١٨. وإزاء هذه الخلفية، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية:

أولا، إن الاتفاق الذي توصل إليه المجلس الاستشاري الوطني بشأن القضايا الرئيسية فيما يتعلق بعملية الانتخابات معلم هام. فالاتفاق لم يُزح عقبة رئيسية أمام الانتخابات فحسب، بل أظهر أيضا أن جميع الأحزاب يمكن أن تعمل معا من أجل مصالح البلد. ونأمل أن يتم إجراء الانتخابات بطريقة آمنة وسلمية، استنادا إلى جدول زمني متفق عليه. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي تنفيذ عملية سياسية يقودها الصوماليون ويملكون زمامها الطموح المشروع لجميع أصحاب المصلحة الصوماليين. وينبغي أيضا ضمان التمثيل الكافي للمرأة والأقليات والشباب.

ونود أيضا أن نكرر التأكيد على ضرورة استمرار الدعم الدولي في مجال المساعدة المالية والتقنية وفي جهود بناء الدولة، بما في ذلك تعزيز مؤسسات الدولة. ويتوقف تحقيق السلام والازدهار في الصومال على المدى الطويل على ذلك. ومن المهم أيضا تهيئة بيئة مواتية وتعزيز تدابير حماية المدنيين، بما في ذلك في الإعداد للانتخابات وإجرائها، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة والنساء والأطفال.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية المتقلبة تشكل مصدر قلق. وتواصل الجماعات الإرهابية، بما فيها حركة الشباب، إظهار قدرتها على شن هجمات، بما في ذلك من خلال استخدام الأجهزة يدوية الصنع والهجمات الانتحارية المدوية. وندين بشدة أعمال العنف والهجمات الإرهابية ضد المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن الصومالية وموظفي الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونؤيد العمليات التي تنفذها قوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والشركاء الدوليون ضد حركة الشباب ونحث حكومة الصومال على مضاعفة جهودها الرامية إلى تنفيذ تدابير أمنية لحماية المدنيين وتسريع التحقيق في أعمال العنف ضد المدنيين وجرائم قتلهم. وفي هذا الصدد، لا يزال دعم الجيش الصومالي وقوات الأمن الصومالية أمرا حاسما من خلال التدريب وتوفير المعدات وبناء القدرات وتنفيذ العمليات ضد حركة الشباب.

ثالثا، أدت جائحة مرض فيروس كورونا والجراد الصحراوي والفيضانات والجفاف إلى زيادة التشرد، مما أثر سلبا على قطاعات كبيرة من السكان كانت بالفعل ضعيفة وبحاجة إلى المساعدة الإنسانية بسبب الفقر المزمن والنزاع. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على ضرورة التصدي لهذه التحديات والمسائل الاقتصادية التي تواجه الصومال، ولا سيما في مجال التنمية الزراعية. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إذ نلاحظ انخفاض مستوى التمويل المتاح لخطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام ٢٠٢١. وندعو الشركاء الدوليين إلى حشد المزيد من الدعم لمساعدة حكومة الصومال الاتحادية في تخفيف المصاعب الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لحكومة الصومال وشعبها التغلب على التحديات الطويلة الأجل وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامين إلا من خلال نهج شامل.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نكرر التأكيد على أهمية المساعدة التي يقدمها الشركاء الإقليميين والدوليين العاملين على أرض الواقع والتنسيق معهم. ونشيد بالجهود التي بذلتها مؤخرا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري والممثل الخاص في مساعدتهم المستمرة للصومال بغية كفالة السلام والاستقرار الدائمين والتنمية للبلد وشعبه.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

نشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكوماديرا، ورئيسة الاتحاد الوطني للمرأة الصومالية، السيدة بتولة أحمد غبلي، على إحاطاتهم. ونود أيضا أن نرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

ترحب مجموعة ٣+١ ببدء العملية الانتخابية إثر الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن المسائل التنظيمية المتبقية. ونؤكد مرة أخرى على الأهمية الحيوية لعقد انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وفي موعدها لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الصومالي إلى الأمن والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية.

وترحب مجموعة ٣+١ بالجهود المتواصلة الرامية إلى الوفاء بالحصة المتفق عليها للمرأة، ونسبتها ٣٠ في المائة، بما في ذلك تخفيض رسوم الترشح للمرشحات وتعيين سفراء للنوايا الحسنة.

ونؤكد مجددا دعمنا للهدف المتمثل في إجراء انتخابات عامة على أساس مبدأ صوت واحد لكل شخص في ٢٠٢٤-٢٠٢٥ ونشجع على مواصلة الجهود سعيا لتحقيق تلك الغاية.

ولا تفتأ مجموعة ٣+١ تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في الصومال، فلا تزال حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية تشكّل التهديد الرئيسي للسلام والأمن والاستقرار في البلد. ونكرر دعوتنا إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي لحكومة الصومال في كفاحها ضد حركة الشباب وبناء قدراتها لتمكين الحكومة من تحمل المسؤولية الكاملة عن أمنها، تمشيا مع الخطة الانتقالية للصومال.

وتحيط مجموعة ٣+١ علما بالخيارات التي اقترحتها عملية التقييم المستقل التي أجراها الاتحاد الأفريقي بشأن العمل في الصومال بعد عام ٢٠٢١، وإعطاء الأفضلية لبعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإذ نجدد تقديرنا لتفاني بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشجاعتها وتضحيتها في سبيل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الصومال، فإننا ندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجميع الشركاء الدوليين إلى مواصلة العمل عن كثب مع حكومة الصومال للاتفاق على أفضل السبل للمضي قدما.

وتأسف مجموعة ٣+١ للخسائر في صفوف المدنيين المسجلة في أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/723)، التي عزا التقرير غالبيتها العظمى إلى حركة الشباب. ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار ورود تقارير عن حالات احتجاز تعسفي، بما في ذلك احتجاز الصحفيين، والعنف الجنسي والجنساني والانتهاكات ضد الأطفال. ونشجع السلطات الصومالية على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب هذه الانتهاكات وزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما حقوق النساء والأطفال وحرية التعبير والحصول على المعلومات.

ولا تزال الحالة الإنسانية في الصومال تبعث على القلق العميق أيضا، ونكرر دعوتنا جميع الشركاء الدوليين إلى زيادة التمويل الموجه لخطة الاستجابة الإنسانية للصومال.

وتقدر مجموعة ٣+١ الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وغيرها من الجهات المعنية في الاضطلاع بولاية البعثة المتمثلة في دعم الصومال من خلال إسداء المشورة في مجال السياسات بشأن بناء السلام وبناء الدولة وتنسيق الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة الدولية. ويجب تعزيز تلك الجهود بتكوين علاقات قوية بين حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولذلك تؤكد مجموعة ٣+١ من جديد استعدادها للمشاركة البناءة في المفاوضات المقبلة المتعلقة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من أجل تعزيز دورها في الصومال بعد انتخابات عام ٢٠٢١.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد التزامنا الثابت تجاه سيادة الصومال ووحدته واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، فضلا عن دعمنا لجميع الجهود المبذولة لكفالة السلام والاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي هناك.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات هذا الصباح على أفكارهم الثاقبة التي لا تُقدر بثمن. وإنه لمن الرائع أن أرى الممثل الخاص ماديرا في هذه القاعة هذا الصباح، وأشكره على رؤيته الثاقبة. وقد أذهلني بوجه خاص العرض المخلص والصادق للسيدة بتولة شيخ أحمد غبلي. ومن دواعي السرور أيضا، كما هو الحال دائما، أن نرى زميلنا السفير سوان هنا اليوم.

ومنذ اجتماعنا الأخير، أشعر بالتفاؤل إزاء التقدم التدريجي الذي نشهده الآن في الصومال نحو تنفيذ نموذج انتخابي متفق عليه. وأود أن أشيد بقيادة حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لتنحيتهم خلافاتهم السابقة جانبا والعمل على وضع مصالح البلد والشعب الصومالي في المقام الأول. وهذا هو نوع التعاون الذي أردنا أن نشهده، وهو ضروري لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في الصومال. ومن الأهمية بمكان الآن أن يحافظ قادة الصومال على هذا الزخم الإيجابي، ويحلوا المسائل المعلقة بروح من توافق الآراء والتوصل لحلول توفيقية، ويتحركوا لإجراء انتخابات شاملة بدون مزيد

من التأخير. ويكتسي ذلك أهمية بالغة لتلبية مطالب شعب الصومال المتمثلة في إرساء الديمقراطية والتصدي للتحديات الرئيسية التي يواجهها البلد. وعامل الوقت جوهري.

وفي هذه اللحظة الحاسمة بالنسبة لمستقبل الصومال السياسي، من الأهمية بمكان أن نرى المرأة تشارك بشكل كامل وهادف وعلى قدم المساواة في العملية الانتخابية. وكما سمعنا في الإحاطات التي قُدمت هذا الصباح، هناك تقارير تفيد بأن المرشحات تعرضن في الماضي للترهيب والمضايقة والاختطاف والقتل. ولذلك فمن الضروري أن نعمل جميعا بغية كفالة السلامة والأمن للنساء المرشحات ونخطط لحماية النساء خلال الانتخابات المقبلة.

ويساورني قلق بالغ لعدم وجود آلية ملموسة راسخة إلى الآن لكفالة الحد الأدنى من حصة المرأة في العملية الانتخابية بنسبة ٣٠ في المائة. وقد تحدثت عدة مرات مع وزير الخارجية محمود حول هذه الحصة، فلا يمكن أن يقتصر الأمر على شعارات مجوفة. وأقدر تقديرا كبيرا الالتزام الشخصي للسفير الصومالي في ذلك الصدد، وأعلم أن وزير خارجيتنا والوزير محمود ناقشا هذه المسألة في اجتماعهما الأخير في مقديشو. وبطبيعة الحال، فإن تعيين سفراء النوايا الحسنة أمر مرحب به جدا، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لترجمة هذا الالتزام إلى واقع ملموس. ومن المخيب للآمال جدا أن نسمع السيدة غبلي اليوم وهي تتكلم عن الآلية، تصف الحالة بأنها صعبة وبعيدة المنال. وأكرر دعوتها الملحة إلى إنشاء آلية ملموسة بدون مزيد من التأخير. فنحن بحاجة لرؤية هذا الالتزام يُترجم إلى واقع ملموس.

وأشعر بالجزع أيضا إزاء التقارير التي تفيد بزيادة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ولا سيما ضد النساء والفتيات، على النحو الذي بينته مؤخرا الممثلتان الخاصتان باتن وغامبا. وقد قرأت تلك التقارير واستمعت إليها بالتفصيل، وأقولها صراحة إنها مروعة. وقد استمع وزير الخارجية الأيرلندي سايمون كوفني، خلال زيارته الأخيرة إلى مقديشو، إلى شهادات مباشرة مفجعة من ناشطات في ذلك الصدد. وببساطة لا بد من معالجة الأثر المأساوي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع على هؤلاء النساء. وقد ذكّرتنا السيدة غبلي بذلك بالتفصيل اليوم.

وهذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق ويجب أن تتوقف فورا، أيا كان مرتكبوها. وأكرر دعوة الممثلتين الخاصتين باتن وغامبا إلى اعتماد خطة عمل وطنية جديدة لإنهاء العنف الجنسي المرتبط بالنزاع على وجه السرعة. وأرحب باعتماد سياسة حقوق الإنسان للقوات المسلحة الوطنية الصومالية في أيار/مايو. ومع ذلك، أدعو جميع السلطات الصومالية إلى اتخاذ خطوات فورية لحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك سن مشروع قانون الجرائم الجنسية الأصلي لعام ٢٠١٨.

ومن المثير للجزع أيضا أن الأطفال في أوضاع هشة لا يزالون يتعرضون للقتل والاختطاف والتجنيد في ظل إفلات واضح من العقاب. ويبرز تقرير الأمين العام (S/2021/723) الحجم المقلق للانتهاكات الخطيرة المستمرة ضد أطفال الصومال من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك حركة الشباب والميليشيات العشائرية والحكومة الاتحادية والقوات المسلحة التابعة للولايات الأعضاء في الاتحاد. وأدعو جميع الأطراف إلى منع ارتكاب جميع هذه الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإنهائها ومحاسبة مرتكبيها.

وقد حول المأزق السياسي الذي شهده البلد مؤخرا الانتباه عن التصدي للتهديد الخطير الذي تشكّله حركة الشباب، ولكننا لم نشح نظرنا عنه. والواقع أن حركة الشباب وحدها حققت مكاسب من هذا المأزق الانتخابي. وأدين بأشد العبارات الممكنة هجماتها المستمرة على المدنيين والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن.

وقد أسفر تشتيت الانتباه الناجم عن المأزق السياسي عن تفاقم آثار الأزمة الإنسانية الأليمة في الصومال. ويزيد الأثر السلبي لتغير المناخ وجائحة فيروس كورونا من تفاقم الحالة الإنسانية الخطيرة ويؤثر تأثيرا غير متناسب على الفئات الهشة المتمثلة، كما هو الحال دائما، في النساء والفتيات. وفي حين يحتاج الشركاء الدوليون إلى زيادة التمويل والدعم في الصومال – وفي ذلك السياق، من المؤسف أن

نرى المساهمات في خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام ٢٠٢١ في أدنى مستوى لها منذ ست سنوات – يجب على الحكومة أيضا أن تعيد التركيز على التصدي للعوائق التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية والتحديات الأساسية التي يواجهها شعب الصومال.

وفي الختام، أود أن أتطرق إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وكما سمعنا بكثير من التفصيل اليوم في تقرير مستكمل شامل من السيد ماديرا، فإن الاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يقوم بدور رئيسي في تعزيز السلام والأمن في الصومال. وأشيد مخلصا بشجاعة وتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية من أجل تعزيز السلام في الصومال. وكعضو في الاتحاد الأوروبي، الذي أسهم بفخر في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمن الصومالي على مدى عقود، أود أن أشجع الحكومة الاتحادية الصومالية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للعمل على احترام الآجال الزمنية المحددة في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١).

ومن أجل أمن شعب الصومال في المستقبل، من الأهمية بمكان أن نواصل العمل معا من أجل النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. ويجب أن يتم ذلك حالما تسمح الحالة الأمنية والسياسية، وبطريقة تعطي الأولوية لسلامة وأمن جميع المواطنين الصوماليين. إن التوصل إلى توافق في الآراء بين جميع شركاء الصومال والقادة الصوماليين بشأن أفضل السبل لتحقيق ذلك أمر بالغ الأهمية وعاجل الآن.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نحن ممتنون للسيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات كالمعتاد.

واستمعنا باهتمام أيضا إلى المعلومات التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني الصومالي، السيدة بتولة شيخ أحمد غبلي. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال، أبوبكر طاهر عثمان، في هذه الجلسة.

وقد درسنا أحدث تقرير للأمين العام (S/2021/723) بعناية فائقة. ونلاحظ أنه منذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.8779)، تمكنت القوى السياسية في الصومال من المضي قدما بشكل كبير بشأن عدد كبير من المسائل المتعلقة بالانتخابات العامة. وتمت الموافقة على الجدول الزمني الجديد للانتخابات، وبدأت عملية انتخابات مجلس الشيوخ.

وعموما، أصبح تخفيف حدة التوترات السياسية ممكنا بفضل الموقف البناء الذي اتخذته السلطات المركزية، بما في ذلك رفض الرئيس محمد عبد الله محمد تمديد ولايته لمدة سنتين والعودة إلى الاتفاق المبرم في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ بين الحكومة الاتحادية والولايات بشأن طرائق العملية الانتخابية. ونحيط علما أيضا بالإسهام الذي قدمه رئيس الوزراء محمد حسين روبل في التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين.

وندعو جميع القوى السياسية في الصومال إلى مواصلة العمل البناء من أجل تنفيذ اتفاقات ٢٩ حزيران/يونيه، بهدف إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أقرب وقت ممكن، وإنشاء هيكل اتحادي مرن في البلد.

ونرحب أيضا بالاتصالات بين الصومال وكينيا. ونتوقع أيضا، شأننا شأن الأمين العام، أن تسفر عن استئناف كامل للعلاقات الودية بين هذين البلدين، اللذين يؤديان دورا محوريا في صون السلام والاستقرار في المنطقة.

ولا تزال الحالة الأمنية في الصومال متوترة. وتواصل حركة الشباب ممارسة ضغوط متزايدة على السلطات الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في وسط البلد وكذلك في المناطق النائية. ويهدد المقاتلون علنا أولئك الذين يعتزمون المشاركة في الانتخابات. وندعو حكومة الصومال وحفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي إلى عدم التهاون في معركتهما ضد المتطرفين.

وفي هذا السياق، نلاحظ الأهمية الخاصة لمبادرة اللجنة الاتحادية للأمن والعدل. وتهدف المبادرة إلى تنفيذ اتفاقات أيار/مايو بشأن إعداد وحدات شرطة خاصة، من خلال جهود الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لكفالة السلامتهم والأمن في مراكز الاقتراع.

وما زلنا نعتقد أن بعثة حفظ السلام الأفريقية لا تزال عنصرا رئيسيا في الأمن الصومالي. ونتوقع أن يعمل الاتحاد الأفريقي والسلطات الاتحادية على تشكيل مقبول من الطرفين للبعثة المقبلة والمعايير اللازمة لنقل المسؤولية عن الأمن في البلد من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الجيش الوطني الصومالي. ونحن مقتنعون بأن جميع القرارات في هذا الصدد تحتاج إلى دراسة متأنية للغاية وأنه يجب تجنب حدوث فراغ أمني بأي ثمن.

وسيطلب إلى مجلس الأمن هذا الشهر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وندعو إلى إدماج بعثة الأمم المتحدة في الصومال بصورة بناءة في عملية بناء الدولة في البلد على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السلطات الاتحادية والمناطق. ونرى أن الهدف من مشروع القرار هو إرسال إشارات إلى جميع الجهات الفاعلة الصومالية الرئيسية بأن العملية الانتخابية لا بد أن تكتمل، وأن بناء الدولة يحتاج إلى تكثيف وأن مكافحة التهديد المتطرف يجب أن تستمر.

ونهيب بالأمم المتحدة والشركاء الدوليين والإقليميين أن يواصلوا مساعدة الصومال مع الاحترام الصارم لسيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، دون أي تدخل في شؤونه الداخلية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*)**:** أود في البداية أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم المستنيرة، وأرحب بحضور الممثل الدائم للصومال معنا هنا.

وأود أولا أن أؤكد على أهمية الانتخابات. وتشيد فرنسا بجميع الجهود التي بذلتها في هذا الصدد حكومة الصومال والولايات الاتحادية، ولا سيما تعبئة رئيس الوزراء روبل في تلك الجهود. وتشجع الأطراف الصومالية على التنفيذ الفوري لجميع الالتزامات التي تعهدت بها في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ وفي أيار/مايو ٢٠٢١.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية شمولية العملية الانتخابية. ويجب أن تظل المشاركة الكاملة للمرأة بوصفها ناخبة ومرشحة على حد سواء أولوية. ويجب احترام حصة الـ ٣٠ في المائة، كما أشارت السيدة بتولة شيخ أحمد غبلي. كما ندعو إلى مشاركة الشباب، وفقا للقرار ٢٥٣٥ (٢٠٢٠)، في الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

ثانيا، فيما يتعلق بالأمن، نأسف لعدم إحراز تقدم في تنفيذ العملية الانتقالية الصومالية، حيث تواصل حركة الشباب هجماتها المميتة. وتدين فرنسا أعمال العنف التي ترتكبها تلك الجماعة وتشجب بوجه خاص اللجوء إلى العنف الجنسي والزواج القسري، الذي يتزايد باستمرار.

لا يمكننا الانتظار. ويجب أن نبدأ اليوم عملية الانتقال الأمني وتسليمه إلى القوات الصومالية. وتدعو فرنسا جميع الأطراف، ولا سيما الصومال والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات فيها، إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) واحترام جدوله الزمني.

ويجب اتخاذ قرار هذا العام بشأن تطور دور البعثة وتمويلها. وأذكر أن الاتحاد الأوروبي أنفق ما يقرب من ملياري يورو على البعثة منذ عام ٢٠٠٧. وينبغي أن يترجم ذلك إلى فعالية أكبر في عمل البعثة، وينبغي أن يدفع الشركاء الآخرين إلى تقديم مساهمات مبكرة في ذلك الجهد المشترك. وفي هذا الصدد، تدرك فرنسا أن الاتحاد الأوروبي سيستعرض مساهمته في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع ضمان تنسيق أفضل للعملية مع بعثاته المشتركة للأمن والسياسة الدفاعية المنشورة في الصومال.

ومن واجبنا أيضا مساعدة السكان الصوماليين. وكما يعلم الجميع، فإن الحالة تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا والظروف المناخية القاسية، سواء كان ذلك تأثير تغير المناخ أو الجراد الصحراوي. وتدعو

فرنسا إلى كفالة الوصول الآمن بدون عوائق إلى المساعدات الإنسانية، وتدين بشدة الهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والصحي، فضلا عن العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية. ولن تظل تلك الجرائم دون عقاب، واحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان غير قابل للتفاوض.

وتشاطر فرنسا الشواغل التي أعربت عنها الممثلتان الخاصتان للأمين العام المعنيتان بالأطفال والنزاع المسلح، والعنف الجنسي في حالات النزاع. ونشجع الصومال على تنفيذ التزاماته الدولية والإقليمية بسن تشريعات مناسبة لحماية الأطفال وإدانة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وعشية تجديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، أود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل لهذه البعثة ولرئيسها، السيد جيمس سوان، الذي أشكره على كل جهوده والتزامه.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيدماديرا، على إحاطتيهما. كما استمعت باهتمام إلى بيان ممثلة المجتمع المدني، السيدة غبلي. وأرحب بالممثل الصومالي في جلسة اليوم.

وفي الآونة الأخيرة، تغيرت الحالة السياسية في الصومال بشكل عام في اتجاه إيجابي. وترحب الصين بالاتفاق الذي توصلت إليه الأحزاب الصومالية بشأن الترتيبات الانتخابية والشروع رسميا في الجولة الأولى من انتخابات مجلس الأعيان. ونأمل أن تلتزم جميع الأطراف بالحفاظ على الاستقرار الوطني، وإعادة بناء السلام، وتعزيز الحوار والتشاور بشأن النهوض بالعملية الانتخابية، وعقد الانتخابات على النحو المقرر في الجدول الزمني. وقد أدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دورا هاما في دعم السلام وإعادة الإعمار في البلد. وتؤيد الصين تجديد ولايتها ومواصلة تقديم المشورة والدعم التقنيين للصومال من أجل إجراء الانتخابات بسلاسة.

وتشيد الصين بجهود الصومال وكينيا لتحسين العلاقات الثنائية وتأمل في أن تواصلا مساهمتهما في السلام والاستقرار الإقليميين.

إن الحالة الأمنية في الصومال محفوفة بالتحديات. ومن دواعي القلق مواصلة حركة الشباب شن هجمات متكررة ضد المدنيين الأبرياء وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية. وتدعم الصين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تنسيقها وتعاونها المستمرين مع قوات الأمن الصومالية بشأن العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي بقوة الحكومة الصومالية في بناء القدرات الأمنية، تماشيا مع خطة الانتقال الصومالية. وتدعو الصين المانحين إلى تقديم الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للوفاء بولايتها. ويتعين على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعزيز الاتصالات والتنسيق مع الصومال من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التشكيلة المستقبلية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وقد تدهورت الحالة الإنسانية الراهنة، وتفاقمت بفعل العوامل، بما في ذلك مرض فيروس كورونا، والطقس القاسي وغزو الجراد. وخمس سكانه يعانون من انعدام الأمن الغذائي. والاحتياجات الإنسانية آخذة في التزايد. وتعاني خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية من نقص حاد في التمويل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتقديم الدعم الكامل للصومال في مكافحة الجائحة، وتحسين قدرات الاستجابة للكوارث، وتقديم المزيد من المساعدة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية وتخفيف عبء الديون، وتشجيع الصومال على استكشاف مسار إنمائي يناسب ظروفه الوطنية ويعزز قدرته على التنمية.

لقد دعمت الصين دائما السلام وإعادة الإعمار في الصومال. وقد ساعدنا البلد في بناء البنية التحتية والقدرة على التنمية الاقتصادية، وقدمنا دفعات متعددة من إمدادات ولقاحات مكافحة الأوبئة. وفي الأسبوع الماضي، عقدت الصين أول اجتماع للمنتدى الدولي للتعاون المعني بلقاحات مرض فيروس كورونا، وأعلنت أن الصين ستقدم مليارَي جرعة من لقاح كوفيد-١٩ للعالم هذا العام وستتبرع بمبلغ ١٠٠

مليون دولار لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم مساهمة إيجابية في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في الصومال.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان ومقدمي الإحاطتين عبر الأثير على ما قدموه من بيانات هامة وغنية بالمعلومات. وترحب الولايات المتحدة، كما رحب متكلمون آخرون، بالتقدم الكبير المحرز في العملية الانتخابية في الصومال خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وعندما انعقد مجلس الأمن آخر مرة لمناقشة الصومال في أيار/مايو (انظر S/PV.8779)، كان البلد يواجه أخطر موجة من عدم الاستقرار السياسي منذ أكثر من ٢٠ عاما. ومنذ ذلك الحين، سرّ الولايات المتحدة أن ترى العملية الانتخابية تمضي قدما.

وأود أن أشيد بروح التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن تنفيذ النموذج الانتخابي الذي اتفق عليه في ١٧ أيلول/سبتمبر مما أسفر عنه التوصل إلى اتفاق ٢٧ أيار/مايو وما تلاه من تقدم في التنفيذ. وتثني الولايات المتحدة على وجه الخصوص على رئيس الوزراء محمد حسين روبل لقيادته العملية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، لا تزال هناك جوانب من العملية تتطلب تركيزا واهتماما متواصلين، كما أشار الممثل الخاص للأمين العام سوان وأبرز لنا مقدمو الإحاطات. فعلى سبيل المثال، عندما تختتم انتخابات مجلس الأعيان، ينبغي لأصحاب المصلحة أن يستعجلوا إجراء انتخابات مجلس النواب بغية إجراء الانتخابات الرئاسية التي طال تأجيلها في البلد في الموعد المعلن في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ويشمل ذلك استكمال الاستعدادات الأمنية للانتخابات لكفالة إمكانية إجراء التصويت في بيئة آمنة ومأمونة.

ومن الأهمية بمكان أيضا وضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات الوفاء بحصة المرأة البالغة ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمان عملا بالاتفاقات السياسية الصومالية. وبما أن آخرين تكلموا عن ذلك؛ لن أخوض في المسألة بإسهاب، ولكن أود أن أؤكد أنه في الصومال، حيث كثيرا ما وقعت المرأة ضحية للتمييز والقمع، من الحيوي إدراج أصواتها في أعلى دوائر الحكومة الصومالية. وتود الولايات المتحدة أن تشيد بعمل سفراء النوايا الحسنة وجهودهم الرامية إلى تعزيز ذلك الهدف.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بكفالة تكليف كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتقديم الدعم المناسب والمصمم خصيصا للشعب الصومالي خلال هذه الفترة الانتقالية السياسية. فهذه فرصة هائلة للصومال، ونحث الحكومة على بذل قصارى جهدها للالتزام بالجداول الزمنية المحددة للانتخابات، ومواصلة تعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، والتنسيق الوثيق مع جميع الشركاء لكفالة أن تظل هاتان البعثتان ملائمتين للغرض المنشود.

وفي الختام، أظهرت الأسابيع الأخيرة تقدما مشجعا في العملية الانتخابية في الصومال. وتشيد الولايات المتحدة بعمل الممثل الخاص للأمين العام سوان وعمل الحكومة الصومالية وأصحاب المصلحة الصوماليين والشعب الصومالي، الذين حققوا ذلك. وعلى الرغم من هذه العلامات المشجعة، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، كما أكد لنا مقدمو الإحاطات. وستواصل حكومة الولايات المتحدة العمل مع أعضاء المجلس والقادة الصوماليين من أجل تحقيق صومال سلمي ومزدهر وديمقراطي.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أعرب عن امتناني للممثلين الخاصين سوان وماديرا على إحاطتيهما وكذلك للسيدة بتولة أحمد غبلي على المعلومات التي قدمتها في بيانها. وأرحّب أيضا بالممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

وبينما تلاحظ المكسيك التأخيرات في تنفيذ الاتفاق الانتخابي، فإنها ترحب بالجهود العديدة المبذولة لمعالجة إحجام بعض الأطراف السياسية الفاعلة والتحرك نحو جدول زمني انتخابي واقعي وقابل للتحقيق. ونشدد على أهمية عملية شاملة وذات مصداقية وشفافة، ونشكر على وجه الخصوص مشاركة رئيس الوزراء روبل المباشرة في الاتصالات الرفيعة المستوى ورأب الصدع بخصوص العلاقات.

وعلى الرغم من التحديات، يعتقد بلدي أنه من الإيجابي للغاية أن تستمر الغلبة لاتفاق الانتخابات المبرم في ١٧ أيلول/سبتمبر والمعايير المرجعية للجنة بيدوا الفنية.

وفي هذا السياق، تؤكد المكسيك على أهمية الوفاء بحصة تمثيل المرأة في العملية الانتخابية بنسبة ٣٠ في المائة على الأقل، ونود أن نعرف المزيد من التفاصيل عن الآليات المحددة لتنفيذها. إن كفالة المشاركة الكاملة للمرأة تعني كفالة مستقبل الصومال. كما تعني كفالة أمنهن في سياق العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نؤكد من جديد شعورنا بالقلق إزاء التهديد الذي تشكله حركة الشباب على سيطرة الحكومة على كامل أراضي الصومال وتعزيز المؤسسات الحكومية والخطة الانتقالية.

يشيد بلدي بالتقدم المحرز في تنفيذ سياسة إدارة الأسلحة والذخائر. بيد أن المكسيك ترى أن من المهم التأكيد على أنه بالإضافة إلى إدارة الأسلحة الموجودة بالفعل على الأراضي الصومالية، يجب أن تراعي أي استراتيجية فعالة حقا دورة حياة الأسلحة برمتها. ويعني هذا تقاسم المسؤولية بين مختلف الجهات الفاعلة في سلاسل نقل الأسلحة من المنتجين والمصدّرين إلى المتلقين والوسطاء. ولا يمكن التصدي لانتشار الأسلحة الذي لا يزال يعزز قوة حركة الشباب إلا باتباع نهج شامل.

ونشعر بالجزع أيضا إزاء الزيادة في حالات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وارتفاع معدل حوادث العنف الجنسي. ونردد دعوة الأمين العام وممثليه الخاصين للسلطات الصومالية إلى التنفيذ العاجل لتشريعات ضرورية أقوى، ولا سيما مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٨ وخطة العمل لمكافحة تجنيد الأطفال لمنع هذه الانتهاكات وضمان تحقيق العدالة. وندعو أطراف النزاع في الصومال أيضا إلى وضع حد فوري لهذه الانتهاكات والامتثال لالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى السياق الأمني المعقد، تسبب آثار الأزمات المناخية المتكررة وجائحة مرض فيروس كورونا وتفشي الجراد وتزايد انعدام الأمن الغذائي حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتدعو المكسيك المجتمع الدولي بأسره إلى توفير الموارد المالية والمادية والسياسية اللازمة لتجنب وقوع كارثة في بلد أصبح فيه نصف السكان تقريبا بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي حين تلقت الصومال الدفعة الثانية من اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس في ٨ آب/أغسطس فإن هناك حاجة إلى إمدادات مستدامة ويمكن التنبؤ بها أكثر من أي وقت مضى.

وبالنظر إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة، ينظر بلدي المكسيك في الأحكام الأساسية الواردة فيها، أولا، فيما يتعلق بدعم السلطات الوطنية في تنفيذ الخطة الانتقالية. ثانيا، حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف الجنساني فضلا عن حماية الأطفال خلال النزاعات المسلحة. ثالثا، مشاركة المرأة في العمليات السياسية. رابعا، الآثار الضارة لتغير المناخ والحاجة إلى وضع تدابير للتخفيف من حدتها.

أخيرا، نرحب بإعادة العلاقات بين كينيا والصومال نظرا لأهميتها لاستقرار المنطقة. ومما لا شك فيه أن دعم كينيا حاسم للعملية السياسية ولصون الأمن في الصومال.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشاطر المتكلمين الآخرين أيضا الإعراب عن الشكر لمقدمي الإحاطات على آرائهم الثاقبة. وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم للصومال في مناقشة اليوم.

ترحب إستونيا ترحيبا حارا بالتطورات السياسية الأخيرة في الصومال، بما في ذلك اتفاق ٢٧ أيار/مايو، والحوار المستمر بين قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن العملية الانتخابية. ونأمل مخلصين أن يستمر هذا الزخم الإيجابي وأن يمكن من إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية والشمول دون مزيد من التأخير.

ومن المهم بالقدر نفسه اتخاذ ترتيبات أمنية انتخابية فعالة من شأنها أن تضمن سير الانتخابات بطريقة سلسة. وإذ تتطلع إستونيا إلى الدورة الانتخابية المقبلة ولأجل إحراز الصومال تقدما في عملية إرساء الديمقراطية فإنها تؤيد بقوة وضع مسار متفق عليه لإجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد في عام ٢٠٢٥.

وبما أن الانتخابات ستضع الأساس للمرحلة المقبلة في الصومال، لا يمكننا المبالغة في التأكيد على أهمية مشاركة المرأة. وأرحب في ذلك الصدد برسالة السيدة غبلي في جلسة اليوم. ولذلك، ندعو القادة الصوماليين إلى الإسراع في تحديد آلية تكفل تنفيذ حصة النساء في الانتخابات المقبلة بنسبة ٣٠ في المائة بغية ضمان تمثيلهن السياسي. ونرى أيضا ضرورة بذل المزيد من الجهود لتعزيز حقوق المرأة في المجتمع على نطاق أوسع. ومن الأهمية بمكان النص على حقوق المرأة في الدستور والأطر القانونية الأخرى المنقحة.

ويساور إستونيا القلق من تزايد العنف الجنسي والعنف الجنساني وعدد النساء والأطفال الصوماليين الذين ما زالوا عالقين في دائرة العنف. وتتطلب هذه المسألة اهتماما عاجلا من السلطات الصومالية. وتدعو إستونيا الحكومة الاتحادية إلى التعجيل باعتماد خطة العمل الوطنية الجديدة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع.

إن الحالة الأمنية لا تزال تشكل التحدي الرئيسي في البلد. وندين بأشد العبارات الهجمات المستمرة التي تشنها حركة الشباب ونعرب عن تعازينا للضحايا وأسرهم. ولن يتحسن قطاع الأمن إلا إذا عمل جميع أصحاب المصلحة معا لتحقيق هذا الهدف الهام. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان أن تضع الجهات الفاعلة الرئيسية بما فيها الحكومة الاتحادية الصومالية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي نهجا مشتركا واقعيا في جداولها الزمنية ومهامها وأهدافها في سياق التخطيط لبعثة ما بعد عام ٢٠٢١.

وتشعر إستونيا بقلق عميق إزاء سوء الحالة الإنسانية. وتتطلب الزيادات الروتينية في الاحتياجات الإنسانية اتباع نهج أكثر استراتيجية. كما تتطلب الصدمات المناخية التي لا تزال تؤثر بشدة في الصومال حلولاً شاملة وطويلة الأجل توفر الوقاية والتخفيف من شدة الأخطار.

وتشجع إستونيا على بذل المزيد من الجهود التي ستتصدى لهذه التحديات بشكل استباقي، بما في ذلك تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في الفترة المقبلة.

وأود أن أكرر دعم إستونيا الكامل للبلد وشعبه.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومالماديرا، والسيدة بتولة شيخ أحمد غبلي، على إحاطاتهم الثاقبة.

بينما تواجه العملية الانتخابية تأخيرات جديدة، نرحب بالأجواء البناءة المستمرة بين القادة الصوماليين بقيادة رئيس الوزراء محمد حسين روبلي. يعدُّ الحوار المنتظم البنّاء والشامل في صيغة المجلس الاستشاري الوطني أساسيا لإحراز التقدم في تنفيذ النموذج الانتخابي. ويكتسي إجرء انتخابات ذات مصداقية شاملة وحسنة التوقيت أهمية كبيرة لإعادة الصومال إلى مسار الإصلاح الواعد كما حدث في الماضي القريب وضمان التطور الديمقراطي. لقد عانى اقتصاد الصومال وأمن شعبه لفترة طويلة جدا من المأزق السياسي. وعلاوة على ذلك، نشجع القادة الصوماليين على الاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة للأمم المتحدة لإيجاد حلول للمسائل الانتخابية المعلقة.

ولا يمكن للصومال أن يتحمل تكاليف عملية انتخابية يستبعد منها نصف السكان. ولذلك نشعر بقلق عميق لعدم تمكُّن القادة الصوماليين بعد من تحديد آلية واضحة لتنفيذ حصة الـ ٣٠ في المائة المخصصة لانتخاب المرأة. وفي حين يشكل تعيين لجنة الدعوة خطوة إيجابية – ونرحب بشكل خاص بحضور السيدة بتولة شيخ أحمد غبلي في جلسة اليوم – فإن المرأة الصومالية تستحق تحقيق نتائج ملموسة. ولكن لم تحقق انتخابات مجلس الشيوخ تلك النتائج حتى الآن.

ولم تُفرَض الدعوة إلى تخصيص حصة ٣٠ في المائة للمرأة من الخارج. ولم يُنَص عليها بوضوح أكثر مما ورد في ميثاق المرأة الصومالية نفسه، حيث ورد في فقرته الأولى من المنطوق ما يلي:

”نحن النساء الصوماليات، نعتزم تحقيق مشاركة متساوية في جميع العمليات السياسية وعمليات بناء السلام والمساءلة على مستوى كبار المسؤولين في الدولة. وبدون المشاركة السياسية للمرأة لن يتحقق السلام والتنمية على نحو مستدام“.

ويجب تلبية هذا النداء الصادر عن نساء الصومال. لقد كانت الرسالة التي سمعناها اليوم من السيدة غبلي واضحة. ومن الممكن إيجاد آلية. ومن بين التدابير الأخرى، يمكن تخصيص مقاعد للنساء في مجلسي الشيوخ والنواب.

وتدين النرويج المستويات العالية المثيرة للقلق للانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال. وبينما لا تزال حركة الشباب هي الجهة الرئيسية التي ترتكبها، نلاحظ أيضا أن عددا كبيرا من الانتهاكات لا يزال يعزى إلى قوات الأمن الحكومية، بما فيها قوة الشرطة الصومالية. ونحث جميع الأطراف على أن تنهي فورا جميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وأن تمنعها وأن تمتثل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال أيضا مزرية. فالتحول السريع من حالات الجفاف الشديد إلى الفيضانات تذكرنا بأن الصومال معرض بشكل متزايد لآثار تغير المناخ. ولذلك، من الأهمية بمكان دعم حكومة الصومال الاتحادية لتعزيز قدرتها على إدراج الاستجابات للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ على نطاق الحكومة بالكامل.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نقترب من تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن ينظر في ضرورة أن تحسن البعثة أيضا تحليلها للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ وأن تقدم تقارير عنها، بما في ذلك عن كيفية تأثير قضايا الأمن المناخي على ولايتها.

ونشير إلى تقرير فريق التقييم المستقل عن مشاركة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعمله مع مقديشو بعد عام ٢٠٢١، فضلا عن المناقشة التي جرت في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣٠ تموز /يوليه. ولكن بالنظر إلى الجداول الزمنية الواردة في القرار ٢٥٦٨ (٢٠٢١) لنقل المسؤولية عن الأمن إلى السلطات الصومالية وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، نشجع بقوة أيضا إجراء حوار بناء بشأن سبل المضي قدما فيما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومة الصومالية والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. ويتوقف نجاح أو فشل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المعاد تشكيلها في المستقبل على حسن توقيت هذه المناقشة الجماعية ونوعيتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

أشكر الممثل الخاص جيمس سوان على آخر المستجدات بشأن الحالة في الصومال. ونقدر انخراطه المستمر والوثيق بشأن هذه المسألة الهامة جدا. وأتوجه بالشكر أيضا للممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا، على إحاطته. وأعرب عن امتناني للسيدة بتولة أحمد غبلي، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة الصومالية، على مشاركتنا أفكارها اليوم.

وأود أن أرحب بحضور سعادة الممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

نرحب بالتطورات السياسية الأخيرة في الصومال ونأمل أن تمضي القيادة الصومالية والجهات المعنية قدما في إجراء الانتخابات. ومن التطورات الإيجابية في هذا الاتجاه اتفاق ٢٧ أيار/مايو بين حكومة الصومال الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء والجدول الزمني الانتخابي المنقح الذي أصدره المجلس الاستشاري الوطني في ٢٩ حزيران/يونيه. كما نلاحظ أن انتخابات مجلس الشيوخ، وإن تأخرت، تجري في الولايات الاتحادية الأعضاء. وتتمثل الخطوة التالية في إجراء انتخابات مجلس الشعب. وكان من المقرر أن تبدأ العملية في ١٠ آب/أغسطس. ونأمل التقيد بالجدول الزمني المتفق عليه على نطاق واسع وأن تجري الانتخابات الرئاسية كما هو مقرر. ونأمل كذلك أن يصبح الاتفاق على تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة في البرلمان

حقيقة واقعة قريبا. ولذلك، نأمل أن نواصل المضي قدما بروح توافق الآراء هذه، التي أبدتها جميع الأطراف حتى الآن.

إن إجراء انتخابات ديمقراطية سلمية وحرة ونزيهة أمر بالغ الأهمية لمستقبل الصومال، حتى في الوقت الذي يواصل فيه المجلس مناقشة الانتقال الأمني الهام. فلا يمكن للمؤسسات الديمقراطية أن تتمتع بالشرعية من دون انتخابات. وسيكون للديمقراطية التمثيلية تأثير أكبر في بناء الدولة، الأمر الذي سيؤثر بدوره تأثيرا إيجابيا على الحالة الأمنية. ونشجع زيادة التعاون بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لضمان تحقيق الاستقرار وإجراء الانتخابات بسلاسة في البلد. ومن المهم سد الفجوة بين الاتحاد الأفريقي والسلطات الصومالية بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاح الانتخابات.

ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية السائدة، كما ذكر الممثل الخاص للأمين العام، لا تزال تثير القلق. فقد صعدت حركة الشباب هجماتها ولا تزال تحاول عرقلة العملية الانتخابية. وقُتل ما يقرب من ١٠٠ شخص في هجمات شنتها حركة الشباب في الأشهر القليلة الماضية. كما تستمر حركة الشباب في تجنيد الأطفال وارتكاب جرائم ضدهم. وندين بشدة هذه الهجمات الإرهابية ونعرب عن دعمنا الكامل للعمليات التي تقوم بها القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد حركة الشباب. فلا يسعنا أن نغفل عن كفاحنا ضد الإرهاب، بينما نركز على الانتخابات.

ولا يمكن المبالغة في تقدير دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في توفير بيئة أمنية مواتية لتقدم الصومال. وقد أدت البعثة دورا رئيسيا في احتواء حركة الشباب في الصومال لعدة سنوات حتى الآن. وهذا أمر هام ليس للصومال فحسب، بل لمنطقة القرن الأفريقي الأوسع نطاقا. ونؤيد التسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية لقوات الأمن الصومالية بدءا من عام ٢٠٢١، بغية نقل المسؤولية الكاملة بحلول عام ٢٠٢٣، على نحو ما تسمح به الحالة في الميدان.

وينبغي أن تسترشد عملية إعادة التشكيل بالحالة في الميدان، مع مراعاة الاقتراح الذي قدمه الأمين العام بشأن الأهداف الاستراتيجية لبعثة الاتحاد الأفريقي المعاد تشكيلها وحجمها وتكوينها، بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وفي هذا السياق، نتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لتقرير تقييم الاتحاد الأفريقي.

لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال تثير القلق. وقد أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن التمويل الحالي لخطة الاستجابة الإنسانية في الصومال يواجه عجزا بنسبة ٦٠ في المائة. ولا يزال التهديد الثلاثي المتمثل في مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والجراد الصحراوي والفيضانات قائما. ومن المتوقع أن يعاني نحو ٢,٨ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في هذا العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على سد العجز وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

وما فتئت الهند تدعم الصومال بوسائل شتى، بما في ذلك من خلال توفير المرافق الطبية وبرامج بناء القدرات والمنح الدراسية، على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-١٩. كما شاركت الهند في مجموعة تدابير تخفيف عبء الديون التي قدمها صندوق النقد الدولي للصومال، من خلال الموافقة على المساهمة بحقوق السحب الخاصة.

في الختام، وبينما يمر الصومال بمرحلة حرجة، ستواصل الهند دعم الصومال وشعبه ورغبتهما في بناء مستقبل مستقر وآمن وسلمي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأتمنى لكم كل التوفيق في الوفاء بولايتكم هذا الشهر.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير سوان، والممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السفير ماديرا، على

إحاطتيهما بشأن التطورات الأخيرة في البلد. وأرحب بالسيدة بتولة أحمد غبلي، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة الصومالية، وأعرب عن تقديري لإحاطتها القيمة وجهودها الدؤوبة في تعزيز حقوق المرأة في كافة المجالات وفي جميع الأوقات.

بعد توقيع الاتفاق السياسي المبرم في ٢٧ أيار/مايو بين حكومة الصومال الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء، كُلف رئيس الوزراء محمد حسين روبلي بإدارة عملية الانتخابات، بهدف بناء الثقة والشرعية. وخلال الأشهر القليلة الماضية، عمل جاهدا بشأن جهود المصالحة وبناء القدرات في الهيئات الانتخابية وإدارة ميزانية الانتخابات وأمن الانتخابات وضمان مشاركة واسعة النطاق لجميع قطاعات المجتمع. وتعمل حكومة الصومال الاتحادية بانتظام مع قادة الولايات الاتحادية الأعضاء والجهات المعنية السياسية الرئيسية لضمان تحقيق توافق الآراء بشأن العملية الانتخابية. وقد اجتمع المجلس الاستشاري الوطني في مقديشو في أواخر حزيران/يونيه وتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالترتيبات الأمنية وكفالة حصة المرأة البالغة ٣٠ في المائة وطرائق نزاهة الانتخابات والجداول الزمنية للانتخابات.

وفيما يتعلق بإدارة تمويل الانتخابات، وضعت حكومة الصومال ميزانية إرشادية للانتخابات قدرها ١٨,٧ مليون دولار تعكس متطلبات تنفيذ عملية انتخابات غير مباشرة استنادا إلى اتفاق ١٧ أيلول/سبتمبر. وقد أنشأت الحكومة حسابا موحدا في الخزانة لتلقي مبلغ ١,٩ مليون دولار من ميزانية الحكومة، وما يقدر بـ ٨ ملايين دولار للمساعدة على دفع رسوم المرشحين والنفقات الأخرى للانتخابات. وعلاوة على ذلك، وقعت الحكومة اتفاقا مع الأمم المتحدة لتيسير تلقي تمويل من الجهات المانحة بمبلغ ٧,٧ ملايين دولار لدعم الانتخابات.

وعملاً باتفاق ٢٧ أيار/مايو، عينت حكومة الصومال الاتحادية لجنة مصالحة مكونة من شخصيات سياسية من جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، من أجل التوسط في النزاع بين سلطات ولاية جوبالاند وقادة المجتمعات المحلية في إقليم غِدو بخصوص تنفيذ الانتخابات داخل الولاية. وسافر رئيس الوزراء محمد حسين روبل إلى كيسمايو وبلدة غرباهاري في إقليم غدو، حيث التقى بالشيوخ والقادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني لوضع الأساس لأعمال لجنة المصالحة. وبعد زيارته، سافرت لجنة متابعة إلى غدو وجوبا السفلى ونجحت في تيسير التوصل إلى اتفاق يختار الإقليم بموجبه أربعة مرشحين لمنصب مفوض المقاطعة ونائب مفوض المقاطعة. وعلاوة على ذلك، ستكلف لجنة إدارة الانتخابات بإجراء الانتخابات في غرباهاري، بينما توفر قوة الشرطة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم الأمني.

وفيما يتعلق بأمن الانتخابات، أنشأت حكومة صومال الاتحادية لجنة وطنية معنية بأمن الانتخابات تتكون من تسعة أعضاء، منهم مفوض الشرطة الاتحادي ومفوضو الشرطة في الولايات ومفوض شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ويترأسها رئيس الوزراء محمد حسين روبل. وجميع الولايات الأعضاء في الاتحاد ممثلة في اللجنة وتجري استشارتها في إعداد الخطة لكفالة أمن العملية الانتخابية. وقد وضعت لجنة أمن الانتخابات ميزانية لأمن الانتخابات وخطة تشغيلية سيتم مراجعتها والموافقة عليها خلال الاجتماع المقبل للجنة الاستشارية الوطنية المقرر عقده في منتصف شهر آب/أغسطس ٢٠٢١. وأجرت لجنة أمن الانتخابات تقييمًا لأماكن الانتخابات في مدن غلكايو ودوسامارب وغرباهاري، ومن المقرر إتمام المزيد من التقييمات خلال الأسابيع المقبلة.

ولا يزال التقدم في إصلاح قطاع الأمن متواصلاً، حيث تستمر عملية الإصلاح الشامل لقطاع الأمن في اكتساب الزخم. ومن خلال تبسيط وتوحيد هيكل القوات المسلحة الوطنية الصومالية، أنشأنا ودمجنا قوات جديدة، مما يمكن شباننا وشاباتنا الشجعان من مواصلة جهودهم لهزيمة الجماعات الإرهابية وتحرير المزيد من المناطق.

وتشيد حكومة الصومال الاتحادية بشجاعة أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي وبالتضحيات التي قدموها وقدمتها البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في النضال من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية. ونحن ندرك حقيقة

أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا يمكنها البقاء في الصومال إلى الأبد. ولذلك يجب أن تستمر البعثة في نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية في إطار بعثة ما بعد عام ٢٠٢١، ويجب أن تتماشى جميع الترتيبات الأمنية المتفق عليها مع سياسات الحكومة الاتحادية وأولوياتها.

وينبغي أن تتمكن بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في الصومال من العمل بفعالية مع القيادة الصومالية لتحقيق أهدافنا المشتركة المتمثلة في هزيمة حركة الشباب وإعادة بناء المناطق المستعادة وتقديم الخدمات العامة للسكان. ومن أجل كسب تأييد الشعب الصومالي وثقته، لا تكتفي خطتنا الانتقالية المنقحة للصومال بتوضيح معالم عملية الانتقال الأمني فحسب، بل توجه أيضًا أي عملية متفق عليها لإعادة تشكيل قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على دعم البلد في ظل الحكم السياسي والنظام الأمني الجديدين. ومن خلال هذا المنظور، سيقوم الصومال بتقييم جدوى أي بعثة في المستقبل؛ وهذا هو المنظور الذي يتوقعه الصومال من جميع شركائها.

وفي الختام فإن حكومة الصومال الاتحادية ماضية على طريق الفوز، وقد قطعت أشواطا كبيرة في عدد من المجالات الحيوية. ومع ذلك فلا يزال البلد يواجه تحديات غير عادية، ونحن نواصل بذل ما في وسعنا عبر هذه المراحل الحرجة لهزيمة حركة الشباب والمشاركة في بناء الدولة والنظام الفدرالي، فضلا عن إرساء الديمقراطية. وتود حكومة الصومال الاتحادية أن تؤكد من جديد التزامها بالحفاظ على التقدم السريع في العمليات اللازمة لتنفيذ خرائط الطريق المتفق عليها. ونرحب بالتزام بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدعم حكومة الصومال الاتحادية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة لجميع الصوماليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لم تعد هناك أي أسماء مسجلة في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات مغلقة لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.